مجلة قاف

2023

دورية محكمة مختصة بالدراسات الإعلامية والسياسية والعلوم المتفرعة عنها - الأردن - السنة الثانية آب 2023, مج2, ع1

المجلد الثاني

إجراءات التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم ودوائر التنفيذ

دراسات
بحوث
تقارير دولية
أخبار علمية
اصدارات
قراءات

Qaafe Journal
for Media Studies and Political Science

Qaafe - قاف
qaafe_
قاف للدراسات - Qaafe for Studies
www.qaafe.net

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز قاف للدراسات والأبحاث , ومقره في مدينة إربد – الأردن, وهو مركز علمي معني بالدراسات الإعلامية ودراسات العلوم السياسية, وقد بدأ تجربته في مجال الدراسات والبحوث بثلة من الأكاديميين والباحثين من ذوي الاختصاص, ويضم المركز وحدتين تشكلان أساساً في عمله, هما: وحدة الدراسات الإعلامية, ووحدة داسات الاقتصاد السياسي الدولي.

ويتمتع المركز باستقلالية كاملة في إدارة نشاطه العلمي, ويحرص في بحوثه على تبني منهج نقدي, لا يقتنع بسرد المعلومات وتحليلها, وإنّما يهتم بإبراز الآراء في المشكلات البحثية محل النقاش, ويتيح لباحثيه وخبرائه حرية التعبير عن آرائهم واجتهاداتهم في ضوء القواعد العلمية والموضوعية وتقاليد البحث العلمي المتعارف عليها عالمياً.

افتتاحية العدد

من خلال العدد الحالي من مجلتنا المختصة بالدراسات الإعلامية والعلوم السياسية، نستعرض مجموعة من الموضوعات التي تمس الأوتار الحساسة للمجتمعات المعاصرة؛ تتناول العناوين المختارة مجموعة واسعة من القضايا التي تربط بين السياسة والإعلام والاقتصاد في مشهد عالمي متداول.

يفتح العدد مع مقالة تتناول "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أزمة الغذاء العالمي" يتناول المقال أهمية فهم الروابط المعقدة بين النزاعات الجغرافية وتداول الغذاء على الصعيد العالمي. في عصر العولمة، لم يعد من الممكن فصل مشكلة إقليمية عن تأثيرها على البيئة العالمية، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي؛ وعندما نتحدث عن تداعيات هذه الحرب على أزمة الغذاء العالمية، فإننا نتناول مثلاً كيف يمكن لقرار سياسي، مثل بدء حرب، أن يكون له تأثيرات عالمية على شيء أساسي مثل الغذاء. هذا يعكس الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة في تعقيد الأمور المعيشية للإنسان في مختلف المناطق الجغرافية

بالانتقال إلى الساحة الأردنية، يسلط المقال الثاني "البرامج الحوارية السياسية كمصدر لمعلومات الصحفيين الأردنيين" الضوء على الدور الذي تلعبه البرامج في تكوين الرأي العام. ويبين المقال كيف يعتمد الصحفيون على هذه البرامج لاستقاء المعلومات وتحليل الأحداث السياسية، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على جودة الإعلام والتوعية العامة.

من ناحية أخرى، يتطرق العنوان الثالث، "تأثير التلفزيون الاجتماعي على عزوف المشاهدين عن متابعة القنوات التلفزيونية: دراسة ميدانية"، للجوانب النفسية والاجتماعية لاستهلاك الإعلام. يقدم المقال نظرة على كيفية تأثير البرامج الاجتماعية على اهتمامات وتوجهات المشاهدين، وبالتالي على الحياة الثقافية والاجتماعية ككل.

أما "تأثير إعلانات الفيسبوك على السلوك الشرائي للمستهلك الأردني"، فهو يدرس الجانب التكنولوجي والاقتصادي للإعلام. وكيف تُعدّل الإعلانات عبر وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني السلوكيات والميول الاستهلاكية.

وأخيراً، "معالجة التلفزيون السعودي لقضايا الأمن الغذائي والاستدامة البيئية"، يتناول هذا الموضوع قضايا حيوية تتعلق بالبيئة والاستدامة، وكيف يمكن للإعلام أن يكون له دور في توعية الجمهور بالمسائل البيئية الملحة.

ومن الجدير بالذكر القول: إنّ الإعلام في العالم العربي يشهد تحولات كبيرة بفضل الثورة الرقمية؛ حيث أصبحت وسائل الإعلام الرقمية تلعب دوراً متزايد الأهمية في تشكيل الرأي العام، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على العلاقة بين الحكومة والمواطنين. وهذا بدوره يمثل تحديًا وفرصة، حيث ينبغي للمؤسسات الإعلامية الاستفادة من هذه الوسائط لتعزيز الحوار الديمقراطي والمشاركة الاجتماعية.

في الختام، يقدم هذا العدد نظرة شاملة على التفاعلات المتعددة الأوجه بين الإعلام والسياسة والاقتصاد في الشرق الأوسط وعلى الساحة الدولية. من خلال هذه العناوين، نأمل أن نقدم لقرائنا فهماً أعمق لهذه القضايا المعقدة والمتداخلة.

والله ولي التوفيق

معاذ العتوم

رئيس مركز قاف للدراسات والأبحاث

ترحب مجلة قاف للدراسات الإعلامية والعلوم السياسية بإسهامات الكتاب والمفكرين ضمن حقلي الدراسات الإعلامية والدراسات السياسية، بحيث يراعى في الأبحاث المقدمة للمجلة الشروط التالية:

- الأصالة: **أن يكون حصرياً أصيلاً لم ينشر سابقاً في مجلة علمية أو على الشبكة العنكبوتية, وأن لا يكون قد قدم أو أرسل للتحكيم أو النشر في مكان آخر و أنه ليس جزءاً من كتاب سبق نشره.**
- العلمية: **أن يتسم البحث أو الدراسة برصانة وأمانة علمية** ويعتمد المعايير **الأخلاقية العلمية.**
- الإضافة: **وأن يقدم البحث إضافة في مجاله وفق ضوابط علمية بطرح إشكالية البحث ومنهجيته, في ضوء الدراسات ذات الصلة حتى تظهر الإضافة العلمية بوضوح.**
- سلامة اللغة: **أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة, خاليا من الأخطاء الإملائية او اللغوية مع الاهتمام بالضبط والترقيم.**
- نسبة الاقتباس: **خلو البحث من نسب اقتباس عالية قد تؤثر في مصداقيته أوعلميته , ويتم فحص البحث في برامج فحص إقتباس خاصة داخل المجلة للتأكد من ذلك.**
- عدد الصفحات: **أن لا تزيد صفحات البحث عن (30) صفحة بالحجم الاعتيادي (A4) أو أن لا تزيد عدد كلماته عن (10000) ألف كلمة بما في ذلك المخلص, والهوامش, والمراجع, والجداول, والرسومات.**
- الملخص: **أن يقدم مع البحث ملخصا يتضمن أهداف البحث ومنهجيته بما لا يزيد عن (250) كلمة وآخر بالإنجليزية.**
- **الشكل والتوثيق:** أن يحافظ الباحث على تنسيق البحث بشكل صحيح **ويوثق** البحث **بأسلوب علمي أكاديمي** باستخدام الإرشادات الواردة في التعليمات **توضع قائمة المصادر والمراجع في صفحة مستقلة حسب الأصول.**
- لغة البحث: يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.
- **السيرة العلمية:** ترفق مع البحث سيرة علمية مختصرة تتضمن اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة والقسم وأهم المؤلفات والعنوان.
- **الحقوق والملكية الفكرية:** أن تنتقل الحقوق المتعلقة بالأعمال المنشورة إلى المجلة ويوقع الباحث على تعهد بذلك عند قبول البحث.
- **التعديلات:** أن يلتزم الباحث باجراء التعديلات التي تطلب بعد اجراء عملية التحكيم.
- **العنوان:** أن يكون عنوان البحث علميا أصيلا جذابا يعكس فكرة البحث ويشد القارىء لمضمونه.
- المسؤولية الأخلاقية والمالية: **أن يلتزم الباحث بما يترتب عليه من مسؤوليات أدبية وأخلاقية تجاه المجلة.**
- الكلمات الدالة: **أن يرفق مع البحث الكلمات المفتاحية الخاصة**

مجلة دورية محكمة يصدرها مركز قاف للدراسات والأبحاث – المملكة الأردنية الهاشمية

تعنى هذه المجلة بنشر الدراسات والبحوث والتقارير العالمية والمؤتمرات العلمية وأخبار البحث العلمي وأحدث

المشرف العام

معاذ علي عتوم

رئيس مركز قاف للدراسات والأبحاث

هيئة التحرير

أ. د. علي نجادات (رئيساً)

أ. د. حاتم علاونة (عضواً)

د. أمجد القاضي (عضواً)

أ. د. محمد الشرعه (عضواً)

أ. د. محمد المقداد (عضواً)

أ. د. جمال الشلبي (عضواً)

أ. د. عمر خضيرات (عضواً)

المراجعة اللغوية

محمود البكر

الإخراج الفني

سالم الربابعة

جرافيك

سكينة أبو شيخة

للحصول على النسخة الإلكترونية لمجلة قاف يرجى الاشتراك في القائمة البريدية من خلال زيارة موقع المجلة على الرابط الآتي:

عند وجود ملاحظات أو مقترحات حول المجلة, يرجى التواصل مع مركز قاف من خلال البريد الإلكتروني الآتي:

editor@qaafe.net

قائمـــــة البحـــــوث

1 تـداعيات الحـرب الروسـية الأوكرانيـة على أزمة الغذاء العالمي
أ.د. محمد كنوش شرعه عبدالله العنزي

2 البـرامج الحواريـة السياسـية كمصـدر لمعلومات الصحفيين الأردنيين
د. عامر عثمان محمد الصمادي

3 تأثير التلفزيون الاجتماعي على عـزوف المشـاهدين عـن متابعـة القنـوات التلفزيونية: دراسة ميدانية
د. محمد حابس دولامة هنداوي

4 تأثير إعلانات الفيسبوك على السلوك الشرائي للمستهلك الأردني
مرام الروابدة نور ارشيدات عرين القضاة

5 معالجـة التلفزيـون السـعودي لقضـايا الأمن الغذائي والاستدامة البيئية
خالد ناصر القحطاني

6 إجـراءات التقاضـي الإلكترونـي أمـام المحاكم ودوائر التنفيذ
سهل العتوم

الهيئة الاستشارية الدولية

الأستاذ الدكتور صفي الدين خربوش

الأستاذ الدكتور بوحنية ابن أحمد قوي

الأستاذ الدكتور خالد الشقران

الأستاذ الدكتور جاسم يونس الحريري

الدكتور فؤاد علي حسين سعدان

الدكتور بلال محمود الشوبكي

الدكتورة ناهدة مخادمة

الدكتور محمد حابس البرماوي

الدكتور صـــدام المشاقبة

إجراءات التقاضي الإلكتروني أمام المحاكم ودوائر التنفيذ
Electronic litigation procedures before courts and enforcement departments

سهل العتوم
باحث متخصص في الحوكمة والتحول الرقمي

الملخص

هدف هذا البحث إلى تحليل واقع التقاضي الإلكتروني في الأردن من خلال استعراض الإجراءات المتبعة أمام المحاكم ودوائر التنفيذ، وتقييم مدى كفاءتها في تحقيق العدالة وتسريع الفصل في القضايا. وقد أظهرت الدراسة أن تطبيق التقاضي الإلكتروني، خاصة من خلال نظام "ميزان" ومنصة الخدمات الإلكترونية، ساهم في تحسين سرعة الإجراءات وتقليل الحاجة إلى الحضور الشخصي. كما أتاح تسجيل الدعاوى وتنفيذ الأحكام إلكترونيًا، مما عزز من كفاءة القضاء. ومع ذلك، لا تزال بعض القيود القانونية، مثل اشتراط موافقة الخصم على سماع الشهود إلكترونيًا، تحد من فاعلية النظام. كما تتطلب بعض المعاملات التنفيذية الحضور الشخصي، مثل توثيق الحسابات للمشاركة في المزادات الإلكترونية، مما يستدعي تطوير تشريعات أكثر شمولية لتعزيز التحول الرقمي في القضاء.

الكلمات المفتاحية: التشريع الأردني، التقاضي الإلكتروني، الحوسبة القضائية، المحاكم ودوائر التنفيذ.

المقدمة

شهد العالم خلال القرن العشرين تحولات بنيوية في مختلف الأصعدة والمجالات أدت بشكل واسع إلى انهيار الكثير من الثوابت، وإلى انطلاق سلسلة من التبدلات والتفاعلات ما زالت تتوسع وتتعمق حتى الآن، لتقدم الكثير من الظواهر والقضايا على طاولة الحوار، واستطاعت وسائل الاتصال الجماهيرية أن تكون الساحة التي تمارس فيها هذه الفعالية الأبرز، ولا سيما في برامج القنوات الفضائية عموماً والأردنية على وجه الخصوص، بسبب جماهيرية التلفاز الفضائي وحداثة القضايا المقدمة، وجاذبية الحوار فيه أسلوباً ومضموناً، خصوصاً إذا أجراه إعلامي مقتدر ومتمكن مع شخصية قيادية في المجتمع (عنانزة، 2017).

ويعد التلفزيون من أهم وأقوى وسائل الإعلام الجماهيري وأكثرها تأثيرًا، لما يتمتع به من مميزات اتصالية تميزه عن بقية الوسائل الأخرى؛ كالصورة والصوت والحركة والواقعية والقرب، ويتمثل ذلك عبر تقديمه لمختلف الرسائل والمضامين والمواد الإعلامية تبعًا لدوراته البرامجية ومنها البرامج الحوارية؛ التي تشغل حيزًا واسعًا من ساعات البث اليومية لمختلف المحطات التلفزيونية خاصة في عصر الانفتاح الإعلامي الذي يشهده العالم (شلبية والنعيمي، 2015).

ويسهم التلفزيون عبر ما يقدمه من أخبار وآراء وبرامج ومضامين متعددة ولا سيما البرامج الحوارية، في تشكيل الرأي العام للمجتمع وتوجيهه، والعمل على تحديد اتجاهات الأفراد ورسم تصورهم إزاء مختلف القضايا والأحداث الجارية، نتيجة للمزايا والخصائص والتأثيرات المختلفة التي يتمتع بها، وتعد البرامج الحوارية من أكثر البرامج والأشكال والأنماط البرامجية على خرائط البرامج والدورات البرامجية في التلفزيون، ويقبل عليها الأفراد باعتبارها نافذة عامة تتناول مختلف القضايا والأحداث، مدعمة بالتحليل والتفسير والشرح وعرض مختلف وجهات النظر (الحلاحلة، 2012).

ومما يزيد من أهمية البرامج الحوارية السياسية في التلفزيون، أنها تتضمن أفكارًا وتحليلات وتعليقات من قبل المتخصصين بتلك القضايا، مما يساعد على فتح آفاق جديدة لدى المتلقي، يمكن أن تعدل اتجاهاته أو تغيرها حيال ذلك، فضلا عَن أنها تجعل المشاهد أكثر قدرة على معاينة الواقع والوقوف على حيثيات ومستجدات الأحداث الراهنة، وتكوين آراء حولها، وتزيد قدرته على مناقشة القضايا العامة مع غيره من المشاهدين، بالإضافة إلى اكتسابه للمعلومات السياسية الراهنة في البيئة المحيطة المحلية أو العالمية (اليماحي، 2012).

و برزت على الساحة الإعلامية الأردنية العديد من القنوات الفضائية إضافة إلى التلفزيون الأردني، مما أفرز تنوعاً في القنوات الفضائية المحلية، وهذا بدوره أدى إلى تنوع في البرامج التي تقدمها هذه القنوات، ومن بين هذه البرامج نجد البرامج الحوارية السياسية التي تلعب دوراً أساسياً ومهماً في اطلاع المشاهدين على أهم القضايا السياسية الراهنة، وذلك من خلال استضافة الشخصيات السياسية أو الإعلامية.

وتأسيساً على ما سبق فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى اعتماد الصحفيين الأردنيين على البرامج الحوارية السياسية المقدمة في قناتي: رؤيا كقناة خاصة، والمملكة كقناة رسمية، مصدرا للمعلومات السياسية.

مشكلة الدراسة

تبين للباحث من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت مدى اعتماد الصحفيين على البرامج الحوارية السياسية كمصدر للمعلومات السياسية، أن هناك ندرة في الإسهامات البحثية التي أجريت حول هذا الموضوع - في حدود علمه - وخصوصاً على المستوى المحلي. كما ان طبيعة عمل الباحث التلفزيونية خلال الثلاثين عاما الماضية افرزت هذه المشكلة حيث كانت محطات التلفزة التي عمل بها لا تعرف مقدار تأثير هذه البرامج او مدى الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات خاصة لدى الصحفيين مما تطلب القيام بهذه الدراسة في محاولة لفهم هذه الاشكالية.

وفي ضوء ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتحدد في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: **(ما مدى اعتماد الصحفيين الأردنيين على البرامج الحوارية السياسية المقدمة في قناتي رؤيا والمملكة كمصدر للمعلومات السياسية؟)**

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية البرامج الحوارية السياسية، كون هذه البرامج الحوارية تستحوذ في المناقشة على القضايا التي تمس المجتمع وتشغل الرأي العام، كما تعمل هذه البرامج على توضيح اتجاهات القناة من خلال الطرح المتبع في المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية المطروحة لاسيما مع التطور الكبير الذي حدث لوسائل الإعلام والاتصال الذي ساعد على إضفاء العديد من المتغيرات على هذه النوعية من البرامج، كما تنبع أهمية الدراسة من أنها تسلط الضوءعلى مدى اعتماد الصحفيين الأردنيين على البرامج الحوارية السياسية المقدمة في قناتي : رؤيا التي تمثل الإعلام الخاص، وقناة المملكة التي تمثل الإعلام الرسمي كمصدر للمعلومات والتحليلات، وفي حدود علم الباحثة فإن هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تتناول مدى انتشار البرامج الحوارية السياسية والاعتماد عليها كمصدر للمعلومات.

ويمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية من ناحيتين:

1. **الأهمية النظرية**: وتبرز هذه الأهمية في إسهام الدراسة الحالية في رفد المكتبة الأردنية بإطار نظري عن البرامج الحوارية السياسية وأهميتها ومدى الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات.
2. **الأهمية العملية**: وتبرز هذه الأهمية في أن نتائج هذه الدراسة قد تستفيد منها القنوات التلفزيونية المحلية في تطوير سياستها الإعلامية المتعلقة بما تبثه من برامج حوارية وخاصة السياسية منها، إذ إنها ذات أهمية للجمهور بشكل عام وللصحفيين بشكل خاص.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد الصحفيين الأردنيين على البرامج الحوارية السياسية المقدمة في قناتي رؤيا والمملكة كمصدر للمعلومات السياسية، وذلك من خلال تحقيق الآتي:

1. التعرف على عادات وأنماط مشاهدة الصحفيين الأردنيين للبرامج الحوارية في قناتي المملكة ورؤيا من حيث: التعرض، عدد ساعات التعرض.

2. التعرف على الدوافع الأساسية للصحفيين الأردنيين لمتابعة البرامج الحوارية السياسية المقدمة في قناتي رؤيا والمملكة.
3. الوقوف على أكثر البرامج الحوارية في قناتي رؤيا والمملكة المسجلة والحية مشاهدة لدى الصحفيين الأردنيين.
4. التعرف على درجة ثقة الصحفيين الأردنيين بمعلومات البرامج الحوارية في قناتي رؤيا والمملكة كمصدر للمعلومات السياسية.
5. استعراض الأسس التي يعتمدها الصحفيون الأردنيون في تقييم البرامج الحوارية السياسية في قناتي رؤيا والمملكة.
6. التعرف على الفوارق في مدى اعتماد الصحفيين الأردنيين على البرامج الحوارية السياسية المقدمة في قناتي رؤيا والمملكة كمصدر للمعلومات تعزى لمتغيراتهم الديموغرافية (الجنس - الفئة العمرية - المستوى التعليمي - سنوات الخبرة في المجال الصحفي)

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس : **(ما مدى اعتماد الصحفيين الأردنيين على البرامج الحوارية السياسية المقدمة في قناتي رؤيا والمملكة كمصدر للمعلومات السياسية؟)**

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي عادات وأنماط مشاهدة الصحفيين الأردنيين للبرامج الحوارية في قناتي المملكة ورؤيا من حيث: التعرض، عدد ساعات التعرض؟.
2. ما الدوافع الأساسية للصحفيين الأردنيين لمتابعة البرامج الحوارية السياسية المقدمة في قناتي رؤيا والمملكة؟
3. ما أكثر البرامج الحوارية في قناتي رؤيا والمملكة المسجلة والحية مشاهدة لدى الصحفيين الأردنيين؟.
4. ما درجة ثقة الصحفيين الأردنيين بمعلومات البرامج الحوارية في قناتي رؤيا والمملكة كمصدر للمعلومات السياسية؟
5. ما الأسس التي يعتمدها الصحفيون الأردنيون في تقييم البرامج الحوارية السياسية في قناتي رؤيا والمملكة؟
6. ما الفروق في اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو اعتمادهم على البرامج الحوارية السياسية المقدمة في قناتي رؤيا والمملكة كمصدر للمعلومات تعزى لمتغيراتهم الديموغرافية (الجنس - الفئة العمرية - المستوى التعليمي - سنوات الخبرة في المجال الصحفي)

البرامج الحوارية السياسية وصناعة المعلومات للصحفيين

لعبت المتغيرات والمستجدات في البيئة الاستراتيجية بمختلف مكوناتها المحلية والإقليمية والدولية دوراً مهماً في التداخلات الظاهرة بين أدوار السياسيين والصحفيين، خاصة في ظل الأحداث المتلاحقة والمتسارعة المعاصرة مع ما تحمله بداخلها من إفرازات جديدة من حيث الأدوات والوسائل المستخدمة من كل منهما، فأصبح كل منهم يرى بأنه يمكن أن يلعب دور الآخر دون اعتبار لفنيات وخبرات هذه المنظومات، فالاحترافية في كل منهما في كيفية استخلاص التفسيرات للأحداث والأعمال المستقبلية، وعنصر الوقت ضاغط بدرجة كبيرة ولا يصل إلى إقناع الجمهور بدرجة كافية إلا من خلال الاستناد إلى الأساليب العلمية البحثية والتي فقدت أو ندرت ولم تستطع مجاراة الأحداث المتلاحقة وخاصة في ثورات التغيير أو ما يسمى الربيع العربي.

إن إقناع الجمهور من قبل الصحفيين والإعلام يحتاج للعودة إلى المراجع والاعتماد على المختصين في التفسيرات الجارية من الناحية السياسية، وهذا يفسر مدى العلاقة المطلوبة ما بين الإعلامي والسياسي في ظل الغموض الذي يسود تلك الفترة، وساهم في تولد القناعة لدى الإعلاميين لدخول عالم السياسة هو وسائل التواصل الاجتماعي التي ساهمت في محاولة الصحفيين لاقتحام هذا المجال دون النظر للحاجة إلى الخبرة وبذلك تسببت هذه المحاولات في إحراج الاعلاميين، فتوجهوا إلى توفير الآراء السياسية من خلال العودة إلى أصحاب الاختصاص من الساسة لان آرائهم مقبولة لدى الجمهور أكثر من الصحافة (صورية وخيرة،2017).

مفهوم البرنامج الحواري.

يقصد بالبرنامج الحواري بأنه برنامج تلفزيوني يدور الحوار فيه ما بين الإعلامي وضيوفه حول مواضيع معينة ، ولقد برزت البرامج الحوارية الى حيز الوجود من خلال برنامج حواري مع جو فرانكلند عام 1951 كأول بداية (فاروق، 2008)، وعرف شلبية (2015) البرامج الحوارية على أنها: "أحد القوالب البرامجية التي تؤثر في حرية التعبير وإبراز الرأي والرأي الآخر، وتعتمد على الحوار المباشر والتلقائي الذي يتم بالتفاعل بين المتخصصين وقادة الرأي من جانب، والجماهير من جانب آخر، بما يحقق تناول جميع جوانب المشكلة أو القضية أو الظاهرة المطروحة، والتي تواجه المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

وتعرف البرامج الحوارية السياسية على أنها: "البرامج ذات الصلة بالسياسة، أو الأخبار، وتستضيف شخصيات يتناولون قضية سياسية، ويطغى على أسلوب تقديم هذا النوع من البرامج الحوارية أسلوب التقديم المواجهي، فتتقابل شخصية بارزة مقابل خصم قوي، أو معروف في مجاله، ويحتاج هذا القالب البرامجي إلى مقدم متخصص في المجال السياسي بحيث يتمتع بالثقافة السياسية، والفهم الواعي للمتغيرات، والتيؤطورات السياسية، كما لابد وأن تكون لديه القدرة على التحليل، وربط الأحداث السياسية بعضها ببعض" (الحديدي وإمام، 2004).

ميزات البرامج الحوارية السياسية

إن طبيعة المعلومات المتوفرة تعد قاعدة لقبول الانفتاح والتغيير والسعي للتطوير والحداثة، فهي تنقل الخبرات والأفكار والقدرة على الإقناع، فالكلمة المتداولة في البرامج الحوارية السياسية مسموعة والمعلومة موثوقة ولذلك فإن تلك البرامج تحظى بمتابعات ومشاهدات كبيرة، بل إنها تمكن المشاهد من الذهاب إلى ما هو أبعد وأعمق من ذلك من خلال ميزة توفر القدرة والحرية للمشاهد على المشاركة وإدارة الحوار مع المحاورين والضيوف في بعض البرامج المباشرة، وبذلك فإن مساحة الحرية والمفهوم الديمقراطي يطبق بشكل واضح كنتيجة للتحاور والاطلاع على الأفكار والآراء المطروحة ومدى قبولها ورفضها، وتعزز مدى تقبل الآخر وفرض الاحترام في لغة الحوار، وبذلك فإنها تفرض غالباً فتح المحاور الحوارية أمام الجميع من خلال الارتقاء بالأداء ونوعية الحوار وجودة الأطروحات الاحترافية نتيجة المهارات الفنية التي يمتلكها المحاور وقدرته على انتزاع المعلومات وتوظيفها بشكل سليم (Tolson, 2001).

وتتمتع البرامج الحوارية بالقوة والقدرة على حفظ مكانتها المرموقة من خلال الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة والمتغيرات الجارية حديثا فهي سلطة رقابية خاصة كونها قادرة على طرح كافة أنواع الملفات والتعامل مع الحالات الطارئة، وتطرح الهموم الوطنية التي

تمس حياة المواطن، وبذلك فهي لا تقل أهمية عن المؤسسات والسلطات الرئيسة في الدولة، وخاصة أنها تعالج البرامج المتنوعة مع التركيز على الجوانب السياسية أكثر كون انعكاساتها تكون مؤثرة وقوية بالمشاهد وتجبر السلطات الرسمية على التعامل معها والاستجابة لتساؤلاتها.

أما من حيث الوعي والثقافة فإن البرامج الحوارية السياسية تقدم خدمات مهمة للجمهور والمتابعين من خلال بيان المعلومات والأخبار السياسية وكيفية تحليلها بهدف الوصول إلى الاقناع في التفسير، وتوسع المدارك لدى المشاهد وتفتح الآفاق للتعرف على المفاهيم الجديدة وكيفية الاستفادة منها (Patrick, 1997).

البرامج الحوارية في قناة رؤيا الفضائية.

هي قناة فضائية أردنية خاصة، بدأت منذ مطلع عام 2011 كواحدة من الاستثمارات العائدة لمجموعة الصايغ والتي لديها عدد من الاستثمارات بمجالات مختلفة عن الاعلام،وكان لها تجربة سابقة بانشاء قناة تلفزيونية موجهة لرجال الاعمال تحت اسم صانعوا القرار تبث من دبي، وقد ارتكز تأسيس ونشاة القناة على رؤية اعلامية فضائية ذات شكل عصري ورقمي متطور قادر على إيصال المضمون الإعلامي المتميز من حيث المهنية والجودة ويلبي طموحات وتطلعات واهتمامات المتابع سواء في الداخل او الخارج.

وتقوم هذة القناة ببث مجموعة متنوعة ومختلفة من البرامج الإخبارية والثقافية والترفيهية والمنوعة، وهي واسعة الانتشار ولديها حضور على كافة مواقع التواصل الإجتماعي: فيس بوك، تويتر، يوتيوب والإنستغرام، وتهدف قناة رؤيا الفضائية إلى إجراء تغيير وتحول أساسي في منظور المتابع والمشاهد الأردني والعربي إلى الإمكانات المحلية الاعلامية، والسعي للوصول إلى طروحات للأفكار الإيجابية للحصول على تغطية إعلامية عربية، كما تهدف أيضاً إلى خلق توازن ما بين الحداثة ومواكبة الانفتاح العالمي وتطبيق المفاهيم الجديدة والمحافظة على الهوية العربية ومبادئها وقيمها، فهي توظف نفسها كمنصة للحوار والانفتاح على الآخرين والاهتمام بالجوانب التي تمس حياة المواطن ومعيشته، وتعتمد القناة بشكل رئيس في إنتاجها البرامجي على استوديوهاتها الرئيسة وعلى أحدث المعدات والبنية التحتية المتوفرة في استوديوهات المدينة الإعلامية (مركز الدراسات الاستراتيجي،2019).

ومن أهم البرامج الحوارية السياسية على قناة رؤيا

- **برنامج نبض البلد**: وهذا البرنامج يعرض في الساعة الثامنة والنصف وهو يعتبر البرنامج الحواري الأقدم "نبض البلد" ويقدم هذا البرنامج الاعلامي المحاور محمد الخالدي الذي يتصف بالجرأة والشراسة كما يُعرف في الوسط الإعلامي كونه يحاول الاعتماد على البراهين والإثباتات الموثقة وتوزيع الحوار بعدالة بين المتحاورين، ويعرض البرنامج تقارير ميدانية ويتواصل مع الجمهور من خلال التعليقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويطرحها على الضيوف خلال الحلقة (https://roya.tv/program/59).
- **برنامج المتهم**: برنامج يرتكز على الحوار مع الضيف بشكل ذي طابع تحقيقي، يفتح بكل حلقة ملفات واتهامات توجه للضيوف قائمة على الأسئلة الجدلية، تتم استضافة شخصيات في مجالات السياسة والاقتصاد والسوشيال ميديا، البرنامج في موسمه الثالث يتجه إلى فتح ملفات جديدة طرحت في أوساط الشارع الأردني والعربي عبر إجلاس الضيف في زنزانة مغلقة شبه معتمة ويتم توجيه الاتهامات له(https://roya.tv/program/59).

البرامج الحوارية في قناة المملكة الفضائية.

يسعى الأردن يسعى دائماً إلى المكانة العالمية المرموقة في كافة المجالات التي تظهر الإمكانات الأردنية على المستوى الإقليمي والدولي، ولتحقيق هذة الغاية فقد أسس قناة تلفزيونية جديدة تحت مسمى (قناة المملكة)، لتكون منافسة للمحطات الإقليمية والعالمية وتحقق الأهداف المأمولة التي وضعت من أجلها، إذ جاءت بسياق أردني خالص لتغطية الأخبار المحلية والسعي إلى تسويقها داخلياً وخارجياً، وبذلك فالأردن يحاول أن يبرز الجوانب الإيجابية من خلال هذة المحطة، وكذلك إلى إفراز مساحات أوسع لممارسة الحرية وتطبيقاتها، وفي نفس الوقت فإنها تحقق الربحية والتوازنات التجارية بموجب إدارة حكومية، وفتح المجالات للتعبير عن الآراء والأفكار للمواطن من خلال معايشة الواقع الحقيقي للحياة، خاصة أن الأردن أنجز بعض التعديلات والإصلاحات السياسية كتعديل الدستور وإنشاء قانون للأحزاب وإقرار قانون اللامركزية وإجراء انتخابات، بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية، الأمر الذي استدعى الحاجة معه إلى إيجاد وسائل إعلامية تتجاوب مع الواقع الجديد وتعطي المواطن المجال للتعبير عن نفسه، فكانت قناة المملكة هي الجهة التي ستقوم بهذا الشأن.

وتركز قناة المملكة على الشؤون الداخلية الأردنية من كافة الجوانب الحياتية سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية، بالإضافة الى ان فكرة القناة كقناة إخبارية على مدار الساعة وهذا ما ميزها عن غيرها من المحطات الأردنية ويماثل القنوات الإخبارية المعروفة عربياً وعالمياً، وتغطي القناة كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إضافة إلى البرامج الحوارية وقد جرى اختيار العدد الأكبر من الكوادر العاملة من الإردنيين وتم عقد الدورات التأهيلية والتدريبية اللازمة (الدعمة، 2017).

وتقدم القناة مجموعة من البرامج الحوارية السياسية، وهي:

- **برنامج (صوت المملكة):** و يعرض على تلفزيون "المملكة" الساعة الثامنة مساءً ويحمل اسم "صوت المملكة"، ويقدمه الإعلامي عامر الرجوب، ويبدأ هذا البرنامج من خلال كلمة افتتاحية ومقدمة جريئة ويسلط فيها الضوء على الجهات المقصرة والتي لم تقم بواجباتها على أكمل وجه ويظهر نقاط القصور، وهو برنامج إخباري حواري يتناول أحداث وأخبار آنية بالتعليق ووصف الحالة من خلال استضافة المعنيين مع التركيز على الأخبار والأحداث السياسية والاجتماعية (https://www.almamlakatv.com).
- **برنامج (حكومة الظل):** يعرض هذا البرنامج على القناة في الساعة التاسعة وخمس ودقائق، ويستضيف نواباً وشخصيات سياسية واجتماعية، ويركز بشكل أساسي على القضايا السياسية والاجتماعية، حيث يتم طرح تلك القضايا على ضيوف البرنامج وهم في الأغلب ضيفين لكل منهما وجهة نظر مختلفة عن الآخر(https://www.almamlakatv.com).
- **برنامج (جلسة علنية)**: وهو برنامج يجوب محافظات المملكة، إذ يكون في محافظة ما كل أسبوع، يواجه المواطن بالمسؤول في حوار جماعي حول تحديات اللامركزية والقضايا المتعلقة بها، مع اقتراح الحلول في إطار تشاركي(https://www.almamlakatv.com).

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة الحالية باللغة العربية، إلا أنه وفي حدود علم الباحث فان الدراسات باللغة الإنجليزية التي تبحث بنفس موضوع الدراسة الحالية قليلة جدا، وتم اختيار واحدة منها و قام الباحث بتلخيصها وترتيبها زمنياً من الأحدث إلى الأقدم، وكما يأتي:

دراسة (عنانزة، 2017)، بعنوان: اعتماد النخب الأردنية على البرامج الحوارية في قناة الجزيرة كمصدر للمعلومات السياسية".

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى اعتماد النخب الأردنية على البرامج الحوارية في قناة الجزيرة كمصدر للمعلومات السياسية، والتعرف كذلك على عادات وأنماط النخب الأردنية للبرامج الحوارية في قناة الجزيرة من حيث: التعرض، عدد ساعات التعرض، أوقات التعرض، ودرجة ثقة النخب الأردنية بمعلومات البرامج الحوارية في قناة الجزيرة كمصدر للمعلومات السياسية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي لمناسبته لطبيعة وأهداف الدراسة، وبالاعتماد على عينة قوامها (210) مفردة من النخب الأردنية الثلاث (السياسية والأكاديمية والنقابية) وبواقع (70) من كل فئة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن هناك أثراً ذو دلالة إحصائية للعوامل الديموغرافية للنخب الأردنية في أسباب الاعتماد على البرامج الحوارية في قناة الجزيرة كمصدر للمعلومات السياسية، بالإضافة إلى أن هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاعتماد على البرامج الحوارية في قناة الجزيرة كمصدر للمعلومات السياسية والتأثيرات المعرفية والوجدانية والسلوكية الناتجة عن الاعتماد على البرامج الحوارية في قناة الجزيرة كمصدر للمعلومات السياسية.

دراسة الشيخ (2016)، بعنوان: "اعتماد الإعلاميين الفلسطينيين على القنوات الفضائية كمصدر للمعلومات إزاء قضايا الوحدة الوطنية" .

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد الإعلاميين الفلسطينيين على القنوات الفضائية الفلسطينية إزاء قضايا الوحدة الوطنية كمصدر للمعلومات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، بالاعتماد على أداتين للدراسة تمثلت باستبانة ومقابلة، وتكونت عينة الدراسة من (350) مبحوثاً يعملون في المؤسسات الإعلامية في الضفة الغربية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن أهم أسباب اعتماد الإعلاميين في الضفة الغربية على القنوات الفلسطينة كمصدر للمعلومات إزاء قضايا الوحدة الوطنية هو قيام تلك القنوات الفضائية بتحليل الأحداث الجارية وتقديمها للجمهور لحظة وقوعها. وأن مساحة الحرية لدى القنوات الفضائية الفلسطينية محدودة فيما يتعلق بالقضايا الوطنية السياسية مما ينعكس سلباً على الأداء الإعلامي.

دراسة حذيفة (2016)، بعنوان: "المستوى العام للبرامج الحوارية السياسية والاجتماعية في الفضائيات السورية: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق"

هدفت الدراسة إلى تعرف على المستوى العام للبرامج الحوارية السياسية والاجتماعية في الفضائيات السورية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تصميم مقياس البرامج الحوارية السياسية والاجتماعية المؤلف من(34) بندًا يتوزع على ثلاثة أبعاد هي: طبيعة البرامج، الأسلوب المعتمد بتقديم البرامج، مهارات مقدمي البرامج، وبلغت عينة الدراسة (389) طالبًا وطالبة تم سحبها بشكل عشوائي من طلبة جامعة دمشق.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها: أن البرامج الحوارية في شكلها الراهن لا ترقى إلى المستوى الجيد وتعاني من ضعف واضح في الإنتاجية والخبرة، إضافة إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد العينة على بنود مقياس البرامج الحوارية السياسية والاجتماعية تعزى لمتغير الكلية لصالح الكليات النظرية.

دراسة الربابعة (2016)، بعنوان: "اعتماد الصحفيين الأردنيين على قناة بي بي سي عربي في الحصول على المعلومات المتعلقة بالأحداث العربية الجارية".

هدفت هذه الدراسة للتعرّف إلى أي مدى يصل اعتماد الصحفيين الأردنيين على قناة بي بي سي عربي، ومدى علاقتها بعملهم الصحفي. وللوصول إلى هذا الهدف استخدم الباحث منهج المسح الميداني، وصمم استبانة وزعت على عينة عمدية من الصحفيين الأردنيين وبواقع (400) صحفي مسجل في نقابة الصحفيين الأردنيين.

أشارت نتائج الدراسة إلى أنَّ لتعرض الصحفيين الأردنيين للقناة آثاراً معرفية ووجدانية وسلوكية، حيث يرون أنَّها توظّفُ المؤثرات المرئية والرقمية لدى تناولها الأحداث الجارية في المنطقة في برامجها الإخبارية، كما أنهم يرون أنها أضافت وتضيف معلوماتٍ جديدة ومهمة إلى مخزونهم المعرفي حول ذلك، ونظراً لإحساسهم بخطورة ما يجري في المنطقة العربية من أحداث على المستقبل العربي، فإنهم أصبحوا أكثر متابعة للقناة واهتماماً بما تبثّه حول ذلك، وقد بلغت نسبة الاعتماد عليها(84.3%) وهي نسبة مرتفعة.

دراسة المطيري (2016)، بعنوان: "البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية وعلاقتها بتشكيل الاتجاهات السياسية لدى الشباب الجامعي الكويتي"

هدفت الدراسة إلى تحليل مضمون البرامج الحوارية الأكثر مشاهدة على القنوات العربية الفضائية، والوقوف مع دور تلك البرامج في تشكيل الاتجاهات السياسية لدى الشباب الجامعي الكويتي، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث منهج تحليل المضمون، وبالاعتماد على عينة من القنوات الفضائية تمثلت في قناة الكويت، وقناة الجزيرة.

شهدت العقود الأخيرة تحولًا رقميًا متسارعًا في مختلف القطاعات، ولم يكن النظام القضائي بمنأى عن هذه التحولات، حيث بدأت مسيرة حوسبة إجراءات المحاكمة منذ مطلع الألفية الجديدة؛ فقد بادرت المحاكم الأردنية باستخدام أجهزة الحاسوب في إعداد محاضر الجلسات، ثم تبنّت وزارة العدل خطةً متكاملة لحوسبة إجراءات التقاضي، بهدف تحسين الأداء القضائي وتعزيز كفاءة العمل في المحاكم ودوائر التنفيذ.

وقد تبلور هذا التوجه من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية للمحاكم، واعتماد أنظمة إلكترونية متكاملة، مثل نظام "ميزان"، الذي أصبح العمود الفقري لإدارة القضايا، إضافةً إلى إطلاق بوابة الخدمات الإلكترونية عام 2016، التي مكّنت الأطراف من تقديم الدعاوى، ودفع الرسوم، والاستعلام عن القضايا دون الحاجة إلى مراجعة المحاكم.

وقد برزت الحاجة إلى تنظيم إجراءات التقاضي الإلكتروني لضمان سير العدالة بكفاءة دون المساس بالحقوق القانونية للأطراف؛ وقد خطا المشرّع الأردني خطوات هامة في هذا المجال، لا سيما من خلال التعديلات التي طرأت على قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون التنفيذ، حيث تم تنظيم الجلسات الإلكترونية، وسماع الشهود عن بُعد، وتقديم الطلبات والمرافعات إلكترونيًا، إضافةً إلى تطوير آليات التنفيذ الجبري عبر المنصات الرقمية.

إلا أن هذا التحول الرقمي لا يخلو من التحديات، حيث لا تزال بعض الإجراءات بحاجة إلى تطوير تشريعي وتقني لتتكامل مع البيئة الإلكترونية، مثل مسألة اشتراط موافقة الخصم على سماع الشهود إلكترونيًا، وإجراء الخبرة الفنية عن بُعد، واعتماد التوقيع الرقمي في جميع المراسلات القضائية. وعليه، فإن البحث في إجراءات التقاضي الإلكتروني يتطلب تحليلًا دقيقًا للأنظمة المعمول بها، واستعراض أوجه القوة والقصور، وطرح مقترحات تعزز من فاعلية النظام القضائي الإلكتروني، بما يواكب التطورات العالمية في هذا المجال.

مشكلة البحث:

مع تطور التكنولوجيا وتحول العديد من القطاعات نحو الرقمنة، تبنّى النظام القضائي الأردني إجراءات التقاضي الإلكتروني لتسهيل المعاملات القضائية وتسريع إجراءات التقاضي أمام المحاكم ودوائر التنفيذ. ورغم هذه الجهود، لا يزال التطبيق الفعلي يواجه تحديات قانونية وإجرائية، مما يثير الحاجة إلى دراسة مدى كفاءة وفعالية هذه الإجراءات في تحقيق العدالة الناجزة.

وعليه، تتمحور مشكلة البحث حول تحليل إجراءات التقاضي الإلكتروني المعتمدة أمام المحاكم ودوائر التنفيذ، ومدى توافقها مع المعايير القانونية وضمانات التقاضي العادل، من خلال الإجابة عن التساؤلين التاليين:

1. ما هي الإجراءات الإلكترونية المتبعة أمام المحاكم الأردنية، وما مدى فعاليتها في تحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا؟
2. ما هي الإجراءات الإلكترونية المتبعة أمام دوائر التنفيذ، وما مدى كفاءتها في تسهيل تنفيذ الأحكام وضمان حقوق الأطراف؟

أهمية البحث:

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث في تسليط الضوء على التطور التشريعي والتقني لإجراءات التقاضي الإلكتروني، من خلال تحليل النصوص القانونية والأنظمة المعمول بها في المحاكم ودوائر التنفيذ. كما يسهم في إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بالعدالة الرقمية، من خلال تقديم رؤية متكاملة حول مدى توافق الإجراءات الإلكترونية مع مبادئ المحاكمة العادلة وضمانات التقاضي.

أما الأهمية التطبيقية، فتتمثل في تقييم مدى كفاءة وفعالية التقاضي الإلكتروني في تسهيل الإجراءات القضائية وتسريع تنفيذ الأحكام، مما يساعد في تحسين أداء المحاكم ودوائر التنفيذ. كما يوفر البحث توصيات عملية للمشرّع والقائمين على تطوير الأنظمة الإلكترونية القضائية، لتعزيز كفاءة المنظومة الرقمية وتحقيق العدالة الناجزة بأفضل الوسائل التقنية المتاحة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع التقاضي الإلكتروني في الأردن، من خلال استعراض الإجراءات المتبعة أمام المحاكم ودوائر التنفيذ، وتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق العدالة وتسريع الإجراءات القضائية. ومن هنا، تتحدد أهداف البحث فيما يلي:

1. تحليل الإجراءات الإلكترونية المتبعة أمام المحاكم الأردنية، وقياس مدى فعاليتها في تحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا.
2. دراسة الإجراءات الإلكترونية المتبعة أمام دوائر التنفيذ، وتقييم مدى كفاءتها في تسهيل تنفيذ الأحكام وضمان حقوق الأطراف.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة عبدالقادر[1] (2022) التعرف إلى التطورات التشريعية التي شهدتها بعض الأنظمة القانونية فيما يتعلق بإجراءات التقاضي الإلكتروني، وذلك من خلال تحليل آليات التحول الرقمي في النظام القضائي، ومدى تأثيرها في تبسيط الإجراءات والتخفيف من المشكلات العملية المرتبطة بالنموذج التقليدي لرفع الدعاوى. كما تسلط الدراسة الضوء على بعض النماذج الرائدة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة، في تبني تقنيات المعلومات والاتصالات لتطوير منظومة التقاضي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التقاضي الإلكتروني يسهم في تحسين كفاءة النظام القضائي من خلال إلغاء بعض الخطوات الإجرائية غير الضرورية، مما يسرّع الفصل في القضايا ويخفف من الأعباء الإدارية. كما أكدت الدراسة على أهمية إعادة النظر في بعض العمليات والإجراءات التقليدية بهدف تبسيطها، وضرورة توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تدعم التحول الرقمي في التقاضي، لضمان تحقيق العدالة بكفاءة أكبر وتقليل التأخيرات الإدارية والإجرائية.

وهدفت دراسة العدوان[2] (2020) التعرف إلى إشكالية التقاضي الإداري الإلكتروني، من خلال البحث في مفهومه وأهميته في تطوير مرفق القضاء، بالإضافة إلى تحليل إجراءات رفع الدعوى الإدارية وآليات نظرها والفصل فيها وفق النظام القضائي الإلكتروني. كما تتناول الدراسة مدى توافق هذه الإجراءات مع المبادئ العامة المنظمة للتقاضي الإداري.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تبني نظام التقاضي الإلكتروني في القضاء الإداري، والتوسع في تطبيقه ليشمل جميع إجراءات التقاضي من بدايتها حتى نهايتها. كما أكدت على أهمية وضع تنظيم تشريعي واضح

(1) عبدالقادر، محفوظ. (2022). التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية, 12(3), 967-989.

(2) العدوان، ماجد أحمد صالح. (2022). التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الأردني: دراسة مقارنة. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون, 4(1), 84-109.

لهذه الإجراءات، بما يضمن انسجامها مع القواعد العامة للتقاضي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التي تفرضها الوسائل الإلكترونية على العملية القضائية.

أما دراسة العكيدي[3] (2022) فقد هدفت إلى بيان مفهوم التقاضي الإداري الإلكتروني ومدى إمكانية انعقاد جلسات المحاكم الإدارية إلكترونيًا، وذلك في ضوء التطورات التشريعية الحديثة التي تدعم هذا الاتجاه، مع التركيز على التجربة الإماراتية كنموذج رائد في تبني المحاكم الإلكترونية. كما تسلط الدراسة الضوء على مزايا المحاكم الإدارية الإلكترونية، وإمكانية تطبيقها في النظام القضائي العراقي، من خلال تحليل المتطلبات القانونية والتقنية اللازمة، والعقبات التي قد تواجه هذا النوع من المحاكم، وسبل معالجتها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اعتماد المحاكم الإدارية الإلكترونية من شأنه أن يسهم في تحسين كفاءة القضاء الإداري وتسريع الفصل في القضايا، إلا أن ذلك يتطلب تعديلات تشريعية في القوانين العراقية، لا سيما قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، لمواكبة التطورات التقنية في إدارة المحاكم. كما أوصت الدراسة بضرورة إدراك مجلس شورى الدولة العراقي لأهمية التحول الرقمي في القضاء الإداري، وتحديث التشريعات لضمان تحقيق العدالة الإلكترونية بفاعلية.

المحور الأول: الإجراءات المتبعة أمام المحاكم

بدأت عملية حوسبة إجراءات المحاكمة في عام 2000، إذ شرعت المحاكم باستخدام أجهزة الحاسوب لغايات إعداد وطباعة محاضر الجلسات، وفي أواخر عام 2003 تبنت وزارة العدل فكرة حوسبة إجراءات عمل المحاكم، وبدأ تطبيق أولى هذه المحاولات في عام 2004 في قصر العدل – عمان، وفي خلال العام 2005 تم إعداد الصيغة الأولية من نظام ميزان (ميزان/1)، وخلال العامين 2006-2007 تم تطبيق النظام في معظم محاكم المملكة[4].

وتبنت وزارة العدل خطة لتطوير القضاء في عام 2004 تمثلت في تحسين الأداء العام للجهاز القضائي في الأردن، وتعزيز دوره في دعم المجتمع المدني ترتكز على أحد عشر محوراً، قد كان أبرزها؛ حوسبة أعمال المحاكم وأعمال وزارة العدل، وقد بدأت مظاهر تطبيق الحوسبة من خلال إنجاز مشروع أرشفة الأوراق المتعلقة بالقضايا التنفيذية إلكترونياً، ثم الانتقال لأرشفة كافة قضايا المحاكم تمهيداً لتطبيق البيئة الإلكترونية في عمليات التقاضي[5].

وتمثلت أهم إجراءات حوسبة المحاكم التي اتخذتها وزارة العدل في بناء مركز حاسوب رئيس يضم قاعدة بيانات لجميع قضايا المحاكم، وبناء شبكة اتصال بين جميع المحاكم بعدد (65) موقعاً مختلفاً يتم من خلالها تبادل البيانات وتخزينها في مركز الحاسوب الرئيسي، وتطبيق نظام "ميزان" والذي يعتبر النظام الأساسي في عمل المحاكم؛ لتسجيل ومتابعة إجراءات التقاضي منذ لحظة تسجيلها وحتى إنجازها، وتطبيق نظام أرشفة إلكتروني لتغطية كافة أعمال المحاكم، وصولاً إلى الملف الإلكتروني الكامل، وتطبيق نظام تنفيذ دوائر الادعاء العام، ونظام تنفيذ القضايا الحقوقية، ونظام كاتب العدل[6].

واستجابةً لرؤى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين التي أوردها في الورقة النقاشية السادسة، أطلقت وزارة العدل موقع الخدمات الإلكترونية في عام 2016 الذي وفر عدداً من الخدمات منها؛ تسجيل الدعاوى وطلبات التنفيذ الإجرائية ومتابعتها، والاستعلام عن الدعاوى، ومواعيد الجلسات القادمة، إضافةً إلى إجراء معاملات كاتب العدل، واستصدار شهادة عدم المحكومية، ودفع الرسوم إلكترونياً، كما عملت على ربط المحاكم مع دوائر الادعاء العام، دائرة مراقبة الشركات، دائرة الأحوال المدنية، نقابة المحامين النظاميين، دوائر الأراضي والمساحة، مراكز الإصلاح والتأهيل، وإدارة المعلومات الجنائية، وغيرها من الجهات التي تعمل على تزويد المحاكم بالمعلومات اللازمة خلال ثوانٍ[7].

وقد شهدت محكمة بداية عمان في عام 2004 الانطلاقة الأولى في حوسبة الإجراءات ومحاضر الجلسات، ثم جرى العمل على تعميم هذه التجربة في جميع المحاكم في المملكة الأردنية، وشمل هذا المشروع تجهيز البنية التحتية في المحاكم من سيرفرات وشبكات وأجهزة حاسوب وملحقاتها، وكذلك تركيب وتشغيل نظام محوسب لإدارة الدعوى القضائية، ويعمل هذا النظام خصيصاً وفق متطلبات العمل في المحاكم الأردنية، بحيث يتم تسجيل وتوثيق وتتبع مراحل الدعوى القضائية إلكترونياً خلافا لنظام الملفات الورقية التقليدي، وما قد يعتريه من مشاكل إجرائية وفنية، إضافةً إلى تدريب العاملين في المحاكم على هذا النظام[8].

ويرى الباحث أن لفظ (وغير ذلك من إجراءات المحاكم) قد جاء لفظاً عاماً يشمل، إجراء الخبرة الفنية، سماع الشهود، إفهام الخبير المهمة المقررة، وغيرها من إجراءات التقاضي؛ وقد كانت هذه المادة هي الخطوة الأولى لتبني المشرع الأردني إلكترونية جميع إجراءات التقاضي، لكن دون بيان آليات واضحة لتطبيق ذلك، حيث يستتبع ذلك من الباحثين تقديم التوصيات اللازمة للمشرع لكيفية تطبيق جميع إجراءات التقاضي عن طريق الوسائل الإلكترونية، وكيفية تطبيق المحاكم الأردنية لإجراءات التقاضي الجوهرية، وما هو جارٍ عليه العمل في وقتنا الحالي.

وقد عدّل المشرع الأردني المادتين (71 و182) من قانون أصول المحاكمات المدنية لعام 2023، فقد حدد الإجراءات التي يجوز عقدها تدقيقاً دون حضور أطراف الدعوى إلى المحكمة، ثم أدرج عدداً لا بأس به من الإجراءات الجوهرية المستثناة من ذلك في المادة (182) من قانون أصول المحاكمات المدنية، بحيث لم ينص صراحةً على إمكانية ممارسة الإجراءات المستثناة إلكترونياً بحضور أطراف الدعوى عبر منصة التقاضي، على خلاف ما ذهب إليه المشرع الإماراتي في المادة (4) من القرار الوزاري من إمكانية عقد جميع الإجراءات إلكترونياً بموافقة

(3) العكيدي، مريم شهاب أحمد. (2022). المحاكم الإدارية وإمكانية انعقاد جلساتها إلكترونيًا: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام.

(4) وزارة العدل. (2023). حوسبة خطة حوسبة أعمال المحاكم، منشور على الرابط: https://www.moj.gov.jo. تاريخ آخر زيارة 2023/11/13.

(5) حكمت، تغريد.(2019)، القضاء الإلكتروني، ط1، عمان: (د.ن)، ص(37، و67).

(6) خطة حوسبة أعمال المحاكم، منشورة على موقع وزارة العدل.

(7) الموقع من خلال الرابط https://services.moj.gov.jo، تاريخ آخر زيارة 2023/11/13.

(8) خليفة، رباح سليمان، وإبراهيم، ذاكر أحمد(2021)، دور التقاضي الإلكتروني في الحد من التضخم الإجرائي، ص(548).

جميع الخصوم في الدعوى، أو جزئياً لإجراء واحد أو أكثر بطلب من أحد الخصوم أو وكيله[9].

إنّ من المكنات التي وفرها القانون عند عدم قدرة الشاهد على الحضور للمحكمة انتقال المحكمة له لسماع شهادته أو إنابة المحكمة الأقرب للشاهد وفق ما جاء في المادة (2/82) من قانون أصول المحاكمات المدنية، أو اللجوء إلى الإنابات القضائية بين الدول إذا كان الشاهد المراد سماعه يقيم خارج البلاد ويتعذر حضوره لمرضه أو عجزه أو لأي سبب آخر، إلا أنه في الواقع يعد إجراءً غير عملي في ظل طول المراسلات وعدم الاستجابة السريعة وكثرة الإجراءات الرسمية بين الدول، فيكون اللجوء إلى سماع شهادته إلكترونياً الملاذ الأخير الذي يحقق الغاية المرجوة بأسرع وقتٍ وجهد[10].

إلا أن المشرع قد اشترط موافقة الطرف الآخر لغايات سماع الشاهد إلكترونياً، فقد نصت المادة (7/81) من القانون المعدل لقانون أصول المحاكمات المدنية على منح المحكمة صلاحية جوازية في سماع شاهد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة دون مثوله أمامها بناءً على طلب أحد الخصوم وبموافقة خصمه الآخر، سواء كان الشاهد داخل المملكة أو خارجها ووفقاً للنظام، والمقصود هنا نظام استعمال الوسائل الإلكترونية.

وعند الرجوع إلى النظام يجد الباحث أنه قد نص على أن يكون للمحكمة الصلاحية في أن تقرر من تلقاء ذاتها، أو بناء على طلب أحد أطراف الدعوى سماع الشهود باستعمال الوسائل الإلكترونية المرئية والمسموعة المعتمدة من الوزارة في حال كان الشاهد يقيم في منطقة خارج اختصاص المحكمة المختصة، أو في حال تعذر حضور الشاهد إلى المحكمة المختصة لأي سبب كان[11].

وتطبيقاً لذلك جاء في الحكم التمييزي:"... على المحكمة أيضاً مراعاة ما ورد بالمادة (7/81) من القانون ذاته عند تطبيق هذه الحالة من ضرورة موافقة الخصم الآخر، والمحكمة على سماعه لكون المحكمة ملزمة بمراعاة أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية عند تطبيق حكم المادة (9) من النظام بدلالة المادة (3) من النظام، وبالتالي ففي حال طلب الخصم سماع شهادة الشاهد بهذه الوسيلة، فلا بد أن يلحق هذا الطلب موافقة الطرف الآخر والمحكمة..."[12].

إنّ المشرع الأردني لم يكن موفقاً في تعليق سماع الشاهد باستخدام وسائل الاتصال الحديثة على موافقة الخصم الآخر، حيث إن البينات من حق الخصم يختار ما يشاء منها؛ ليدعّم بها ادعاءاته، ويكون على المحكمة أن تجيب طلبه وتقبل بيناته ما دامت قانونية، متعلقة في الدعوى ومنتجة في الإثبات دون أن يكون للطرف الآخر أي دور في ذلك، وكذلك الحال في التقاضي الإلكتروني فإنه لا يشترط إلا توافر شروط المادة (4/أ) من قانون البينات في البينات المقدمة في الدعوى التي تُنظر إلكترونياً، ولا يجوز ترك مسألة تحديد آلية سماع البينات لرغبة ومزاجية الخصم الآخر، مما يؤدي إلى تفويت الفرصة على الخصم بالاستشهاد ببينات جوهرية لإثبات دعواه[13].

ناهيك عن وجود التضارب بين نص المادة (7/81) من قانون أصول المحاكمات المدنية والمادة (9/أ) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية، إذ إن الأول قد أتاح سماع الشاهد إلكترونياً بطلب من الخصم وموافقة خصمه الآخر، في حين أن الأخير قد منح صلاحية سماع الشاهد إلكترونياً للمحكمة من تلقاء ذاتها، أو بناء على طلب أحد أطراف الدعوى، ودون أن يعلق ذلك على موافقة الطرف الآخر[14].

ثم فإن الباحث يرى أنّ النظام كان أكثر توفيقاً في تنظيم هذه المسألة، وأكثر اتساقاً مع القواعد العامة التي تمنح المحكمة صلاحية إجازة البينة لا لأي من أطراف الدعوى؛ فنص المادة (9/أ) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية هو النص الخاص والأولى بالتطبيق؛ ذلك أنه قد ورد ضمن التشريع الخاص المتعلق بالتقاضي الإلكتروني.

وقد كان المشرع موفقاً في التعديل الأخير لقانون أصول المحاكمات المدنية عندما أضاف عبارة (سواء كان الشاهد داخل المملكة أو خارجها)؛ ليحسم بذلك الجدل حول تفسير عبارة (في منطقة خارج اختصاص المحكمة المختصة) الواردة في نظام استعمال الوسائل الإلكترونية، إذ إن محكمة التمييز الموقرة قد فسّرت العبارة السابقة على النحو التالي:"... يستفاد من نص المادة (9) من النظام على اقتصار نطاق تطبيقه المكاني داخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية وليس في الخارج، فعلى الرغم من خلو النص صراحة من ذلك إلا أن دلالة ألفاظه وعباراته في كافة فقراته تشير إلى ذلك كاستعمال لفظة (المنطقة) في الفقرة (أ) من المادة التاسعة[15].

وإن مدلول المنطقة هو داخل الإقليم وليس خارجه واستعمال لفظ المحكمة الأقرب في الفقرة (ب) وإن مدلول المحكمة الأقرب لا يمكن تحميل مقصوده على أنها المحاكم الموجودة خارج المملكة؛ لأنها ستكون بذلك بالطبع هي المحاكم الأبعد خلافاً لمدلول النص وإن من واجب المحكمة التثبت من فاعلية الوسائل الإلكترونية، ومدى توفر الضمانات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية، فإن المخاطب في الأصل هي المحاكم الوطنية؛ لأنها هي المكلفة بتطبيق نصوصها الوطنية وليس المحاكم الأجنبية التي لو أراد النص شمولها لنص على ضرورة مراعاة الأحكام الأجنبية أو الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشأن القضائي في حال سماع الشاهد بهذه الوسائل وما ورد في الفقرة (هـ) من المادة (9) من هذا النظام التي أناطت بوزارة العدل واجب تقديم التسهيلات اللازمة لتمكين المحاكم من استخدام الوسائل الإلكترونية لسماع الشهود، واتخاذ تدابير إدارية في توثيقها، والأصل أن سلطة وزارة العدل لا تتعدى خارج حدود الإقليم (أراضي المملكة الأردنية الهاشمية) وأن الخروج عن هذا الأصل يحتاج إلى نص صريح ... ونخلص إلى أن نظام استخدام الوسائل الإلكترونية يطبق على الشهود الموجودين داخل نطاق الحدود الأردنية وليس خارجها، وبشروط

(9) المادة (182) من قانون أصول المحاكمات المدنية. (1988). الدستور الأردني.
(10) تمييز حقوق (هيئة عامة) رقم (2784 /2014) والمتعلق بتطبيق أحكام المادة (8) من قانون محاكم الصلح والتي تجيز إثارة أي دفع لرد الدعوى قبل الدخول في أساسها إما باللائحة الجوابية أو بطلب مستقل أو باستدعاء.
(11) المادة (9/أ) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية.
(12) تمييز حقوق (هيئة عامة)، رقم 3491 لسنة 2021، بتاريخ 2021/9/30، وحكم محكمة استئناف عمان رقم (11093) لسنة 2022.
(13) المادة (4/أ) من قانون البينات في البينات المقدمة في الدعوى التي تُنظر إلكترونياً. الدستور الأردني.
(14) المادة (7/81) من قانون أصول المحاكمات المدنية والمادة (9/أ) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية. الدستور الأردني.
(15) المادة (9) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية.

محددة نصت عليها المادة (7/81) من الأصول المدنية والمادة (9) من النظام"[16].

ويجد الباحث أن المشرع في قانون أصول المحاكمات المدنية قد أحال لإجراءات سماع الشاهد إلكترونياً الواردة في النظام، الذي نص على وجوب مراعاة المحكمة للضمانات المنصوص عليها في القانون عند الاستماع إلى شهادات الشهود بالوسائل الإلكترونية، كما أنه يتوجب على المحكمة عند الاستماع إلى شهادات الشهود بالوسائل الإلكترونية التثبت من عدم وجود أي مؤثرات على إرادة الشاهد، ومن فاعلية الوسائل الإلكترونية المستخدمة، بحيث تمكنها هذه الوسائل من مشاهدة المكان الموجود فيه الشخص المعني وسماعه بشكل واضح.

لم يرد في قانون أصول المحاكمات المدنية ما ينظم هذه المسألة، ولكن يرى الباحث أن المادة (7/81) من قانون أصول المحاكمات المدنية، والمادة (9) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية لم يرد فيها قيد حول وجوب سماع الشهود إلكترونياً أمام جهة قضائية، كما أنه قد ألزم المحكمة ذاتها التي تستمع للشاهد من التثبت من عدم وجود أي مؤثرات تحيط بالشاهد، ولم تلقِ هذا الالتزام على جهة أخرى، مما نستخلص معه إمكانية سماع الشاهد إلكترونياً في أي مكان يوجد فيه.

وبما أن المشرع لم يقيد سماع الشاهد إلكترونياً أمام جهة قضائية، فمن باب أولى أنه لو تم الاستماع إلى الشاهد أمام جهة قضائية ألا تتقيد بذات تشكيل المحكمة ناظرة النزاع في المملكة، علاوةً على أن المشرع في المادة (1/81) مكرر من قانون أصول المحاكمات المدنية قد أتاح للمحكمة التي يفوق تشكيلها القاضي المنفرد، فيما لو أجازت لأحد الخصوم الإثبات بالبينة الشخصية الاكتفاء بإنابة أحد أعضاء هيئتها لسماع الشهود على الواقعة المحددة، فلم تشترط ابتداءً أن يتم سماع الشهود من كامل تشكيل المحكمة[17].

وقد طبقت عدة محاكم حقوقية سماع الشهود إلكترونياً عبر تطبيق "سكايب" وغيرها عند موافقة الخصم الآخر، ولم تشترط سماع الشاهد أمام هيئة قضائية في البلد الذي يقطن فيه، حيث استمعت محكمة بداية حقوق عمان إلى شاهد تركي الجنسية من خلال مترجمة، تترجم بين الشاهد والمحكمة من اللغة التركية إلى العربية والعكس عبر الوسائل الإلكترونية، حيث جاء في حكمها:"... قدم وكيل المدعية مذكرة خطية تتضمن البريد الإلكتروني وهاتف الشاهد تقع على صفحة واحدة وضمت إلى المحاضر...وقررت المحكمة سماع شهادة الشاهد (فاروق أوغلو) بواسطة الوسائل الإلكترونية وتسطير كتاب إلى وزارة العدل لتمكين المحكمة من إعداد الإجراءات اللازمة لسماع الشاهد ... ثم قررت المحكمة سؤال الوكيلين فيما إذا كانا يتفقان على تسمية خبير للترجمة ما بين الشاهد والمحكمة كون الشاهد تركي الجنسية لا يتقن اللغة العربية، وترك الوكيلان الأمر للمحكمة وقررت المحكمة انتخاب المترجمة (أمونة مروة) وتبليغها ... ثم استمعت المحكمة لشهادة الشاهد (فاروق اوغلو) بحضور المترجمة (أمونة مروة) بالوسائل الإلكترونية"[18].

وفيما يتعلق بعقد الجلسات المرئية دون حضور الخصوم للمحكمة وإنما من أماكنهم الخاصة، يجد الباحث أن المحاكم الأردنية لم تفعل إمكانية عقد الجلسات المرئية دون حضور الخصوم إلى المحكمة، كما لم تعتمد بعد منصة إلكترونية لغايات عقد الجلسات، وإنما ما يجري عليه العمل هو عقد جلسة إلكترونية عن طريق أحد التطبيقات لغايات سماع شاهد مقيم خارج البلاد ويتعذر حضوره إلى المملكة، مع مثول الأطراف أمام المحكمة وموافقتهما.

إنّ الإجراء الذي يتم عبر الوسائل الإلكترونية كاملاً المتبع حالياً هو إيداع المذكرات واللوائح والمرافعات إلكترونياً، والتي تحمل توقيعاً حياً، حيث نصت المادتان (71 و182) من قانون أصول المحاكمات المدنية على عقد الجلسات تدقيقاً، بغير حضور الخصوم لتبادل اللوائح، وتوريد المذكرات والمرافعات أو لإصدار القرارات الإعدادية ثم تبليغها للأطراف، و هذا النص لا يكرس مبدأ المواجهة بين الطرفين، خاصةً أمام محكمة الدرجة الأولى التي يُعرض أمامها النزاع لأول مرة، ولا يحقق أهداف التقاضي الإلكتروني الذي يتطلب عقد الجلسات بحضور الأطراف من أماكنهم عبر الوسائل الإلكترونية، مما يقتضي معه تعديل المادة واستبدال نظر الجلسات تدقيقاً بعقدها إلكترونياً بحضور الأطراف الافتراضي.

والإستغناء عن التوقيع الحي حتى تكون عملية إنشاء المستندات إلكترونية بشكل كامل دون حاجة إلى طباعة المستند وتوقيعه توقيعاً حياً، ثم تصويره وتحميله على النظام، إذ نص المشرع على أن للمحاضر حجية دون حاجة إلى توقيعها. أما فيما يتعلق بإجراء الخبرة الفنية، يجد الباحث أن المحاكم الأردنية لم تتبنَّ إجراء الخبرة الفنية إلكترونياً بكافة أنواعها المحاسبية أو الخبرة بالمضاهاة والاستكتاب أو خبرات تقدير التعويض، مما يقتضي استحداث نصوص تعالج إمكانية إجراء الخبرة إلكترونياً[19].

أما القرارات التي يتم نظرها تدقيقاً، كطلب الحصول على الإذن بالتمييز وفقاً للمادة (191)[20] من قانون أصول المحاكمات المدنية، يصدر القاضي المفوض من قبل رئيس محكمة التمييز قراره فيها، ثم يتم تبليغه للوكيل في الدعوى بإحدى طرق التبليغ الإلكترونية؛ برسالةٍ نصية على هاتفه الخلوي أو بريده الإلكتروني أو الحساب الخاص به على نظام الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل، ويعد هذا التبليغ منتجاً لآثاره القانونية من تاريخ استلام الوكيل رسالة بقرار الموافقة على منح الإذن لغايات احتساب المدة القانونية لتقديم الطعن التمييزي، حيث إن الإجراء المعتمد حالياً لبدء حساب المدة يكون من خلال تاريخ استلام الرسالة النصية المثبت بمشروحات قلم التمييز، والتي تفيد بتاريخ استلام الوكيل الرسالة النصية بقرار الموافقة على منح الإذن[21].

المحور الثاني: الإجراءات المتبعة أمام دوائر التنفيذ

إن حصول الشخص على حكم قضائي لا يكفي وحده، لأن الحماية القضائية لا تكتمل إلا بتنفيذ ما قرره هذا الحكم، وحصول صاحب الحق على حقه فعلاً، لذلك يأتي التنفيذ الجبري ليقوم بدوره في إيصال

(16) تمييز حقوق (هيئة عامة)، رقم 3491 لسنة 2021. القرارات الصادرة عن محكمة التمييز (هيئة عامة - هيئة عادية).
(17) أحمد، منصور. (2021). الشهادة الإلكترونية سماع الشاهد عن بعد. موسوعة. حماة الحق.
(18) حكم محكمة صلح حقوق غرب عمان، رقم (427) لسنة 2023.
(19) الخصاونة، محمود. (2021). التطور القانوني للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الأردني. مجلة الشريعة والقانون، 48(2)، 105-130.
(20) المادة 191 من قانون أصول المحاكمات المدنية. (1988). الدستور الأردني.
(21) المجلس القضائي الأردني. (2023). القضاء الأردني يخطو أولى خطواته نحو قضاءٍ إلكتروني تسعة آلاف محاكمة (عن بُعد) أجريت باستخدام تقنيات الاتصال المرئي خلال عام 2020. منشور على الرابط التالي: https://www.jc.jo/ar/blog.

الحق إلى صاحبه؛ وإجبار المدين على تنفيذ الالتزام المترتب عليه لمصلحة الدائن[22].

وقد حرص المشرع الأردني في قانون التنفيذ على إدخال التكنولوجيا في إجراءات التنفيذ ضمن التعديلات التي تمت على قانون التنفيذ لعام 2022[23]، فقد نصت المادة (10/ب)[24] من قانون التنفيذ على إمكانية تقديم طلب التنفيذ من المحكوم له أو المحكوم عليه إلكترونياً، وإرساءً لذلك وفّر نظام الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل العديد من الخدمات الإلكترونية ضمن دائرة التنفيذ، منها؛ تسجيل القضايا التنفيذية ودفع الرسوم، وإدخال الطلبات الإجرائية إلكترونياً، ومتابعتها فيما إذا تم اتخاذ القرار فيها أم أنها بانتظار قرار القاضي[25]، وإجراء الإخطار التنفيذي إلكترونياً، وأي تبليغات أخرى خلال الدعوى التنفيذية.

وقد نصت المادة (10/ب) من قانون التنفيذ على أن يُصدر وزير العدل التعليمات اللازمة لبيان الإجراءات في تسجيل الدعاوى التنفيذية، ودفع الرسوم وتقديم الطلبات التنفيذية وإجراء التبليغات عن طريق الوسائل الإلكترونية، إلا أنه لم تصدر حتى الآن.

وإن المعمول به حالياً عند تسجيل الدعوى التنفيذية أن يتم إرفاق صورة عن السند التنفيذي، ودفع رسوم التنفيذ إلكترونياً، ثم يعمل النظام على سحب المعلومات المتعلقة بأطراف الدعوى وتجهيز المحضر التنفيذي، ليقوم طالب التنفيذ بطباعته وتوقيعه وإعادة تحميله على النظام، ثم يأخذ الطلب رقماً، وبعد أن يتحقق الموظف المسؤول من اكتمال جميع الوثائق يوافق على تسجيل الدعوى، ثم يكون على طالب التنفيذ أن يُسلم دائرة التنفيذ جميع الوثائق التي تم تحميلها.

كما يمكن للدائن طلب الحجز على أموال المدين إلكترونياً من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية، ثم يستلم قاضي التنفيذ الطلب إلكترونياً ويدرس مدى جواز إلقاء الحجز، وفيما إذا كانت الأموال المملوكة للمدين من الجائز حجزها ثم يصدر قراره على النظام، ويتم تحويل القرار مباشرةً لموظف التنفيذ الذي يقوم بإنجاز الإجراء عن طريق النظام الذي تم ربطه مع كافة الجهات الرسمية ويخوّل موظف التنفيذ مخاطبتها لتحويل أموال المدين من رواتب عائدة له، أو وضع إشارة الحجز على العقارات والمنقولات المملوكة للمدين بغية حجزها لصالح الدعوى التنفيذية.

وفيما يتعلق بالأموال التي يتم حجزها ويصعب نقلها إلى دوائر التنفيذ، يقوم مأمور الحجز بالانتقال إلى مكانها، ووضع رقم متسلسل (Barcode) عليها لتمييزها، وحجزها في مكانها[26].

ويتم كذلك إصدار مذكرات حبس المدين، أو منعه من السفر من خلال النظام الإلكتروني المتصل مباشرة مع الجهات المعنية، وفيما يتعلق بإجراء الخبرة الفنية يجد الباحث أن دوائر التنفيذ مازالت تجريها بشكل تقليدي، ولم تُدخل أنظمة المعلومات في إجرائها.

كما يتيح نظام الخدمات الإلكترونية الدخول إلى خانة المزادات الإلكترونية لبيع الأموال المحجوزة، واستعراض كامل تفاصيل العقارات والمنقولات المعروضة للبيع بالمزاد العلني، والاشتراك بالمزايدة إلكترونياً.

وقد تم نشر الشروط والأحكام الخاصة بالدخول إلى المزادات على نظام الخدمات الإلكترونية[27]، وأصدر وزير العدل التعليمات الناظمة للبيع بالمزاد العلني[28] التي اشترطت في المادة (6)[29] منها على كل من يرغب في الشراء والمزاودة من خلال موقع المزادات الإلكترونية الخاص بوزارة العدل القيام بتسجيل بياناته واختيار اسم مستخدم وكلمة مرور خاصة به، ومراجعة أقرب دائرة تنفيذ شخصياً أو من ينوب عنه بموجب وكالة لتوثيق حسابه بعد تسجيل بياناته إلكترونياً، حتى يتمكن بعد ذلك من استخدام خدمات الموقع والاشتراك بالمزادات دون مراجعة دائرة التنفيذ المختصة، ودفع مبلغ التأمين اللازم للدخول إلى المزاد الإلكتروني عن طريق إحدى وسائل الدفع الإلكترونية.

حيث يجد الباحث أن هذه الخدمة لم تتحول بالكامل إلكترونياً، إذ مازال العمل على وجوب مراجعة دائرة التنفيذ لغايات توثيق الحساب للاشتراك بالمزايدة، ثم تتم باقي الإجراءات إلكترونياً.

الخاتمة:

يشكل التقاضي الإلكتروني نقلة نوعية في تطوير النظام القضائي الأردني، حيث ساهم في تسريع إجراءات التقاضي، وتبسيط المعاملات، وتحسين كفاءة المحاكم ودوائر التنفيذ من خلال تقليل الأعباء الإدارية والحد من التأخيرات الإجرائية. وقد شهدت المحاكم الأردنية خطوات متقدمة في تطبيق الأنظمة الإلكترونية، مثل نظام "ميزان" ومنصة الخدمات الإلكترونية، مما عزز من سهولة الوصول إلى العدالة وسرعة الفصل في القضايا.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تستوجب المعالجة، مثل ضرورة تعديل بعض التشريعات لضمان تكامل الإجراءات الإلكترونية مع مبادئ المحاكمة العادلة، وتفعيل منصات إلكترونية متكاملة لعقد الجلسات الافتراضية، وإزالة العقبات التقنية والإدارية التي قد تحد من فعالية

(22) التكروري، عثمان(2020)، الوجيز في شرح قانون التنفيذ، ط1، (د.ن)، فلسطين، ص(3).

(23) قانون معدل لقانون التنفيذ رقم (9) لسنة 2022 المنشور على الصفحة رقم (3583)، عدد الجريدة الرسمية رقم (5796) بتاريخ 2022/05/25 والنافذ بتاريخ 2022/06/24.

(24) نصت المادة (10/ب) من قانون التنفيذ رقم (25) لسنة 2007 وتعديلاته، المنشور على الصفحة رقم (2262)، عدد الجريدة الرسمية (4821)، بتاريخ 2007/04/16:"ب.1- يجوز تسجيل الدعاوى التنفيذية ودفع الرسوم عنها وتقديم الطلبات التنفيذية وسائر الأوراق وإجراء التبليغات والمخاطبات والإنابات بالوسائل الإلكترونية. 2- يصدر وزير العدل التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام البند (1) من هذه الفقرة. ج. تعتمد التبليغات الإلكترونية في الدعاوى التنفيذية بما فيها الرسائل النصية".

(25) يمكن الدخول إلى النظام من خلال الرابط التالي https://services.moj.gov.jo/PetitionFollow.

(26) القاضي محمود الدوس -رئيس تنفيذ محكمة عمان سابقاً-(2023)، تطبيقات قضائية في قانون التنفيذ، ضمن سلسلة محاضرات في المعهد القضائي الأردني.

(27) يمكن الدخول إلى التعليمات من خلال الرابط التالي https://auctions.moj.gov.jo/UsagePolicy.aspx.

(28) التعليمات الناظمة للبيع بالمزاد الإلكتروني رقم (1) لسنة 2022 الصادرة بموجب أحكام المادة (61/د) من قانون التنفيذ رقم (25) لسنة 2007 وتعديلاته.

(29) التي نصت على: "أ- يتعين على كل من يرغب بالاشتراك في المزاد الإلكتروني اتباع ما يلي: 1- تقديم طلب إنشاء حساب إلكتروني خاص به على الموقع الإلكتروني وفق النموذج المعد لهذه الغاية. 2- توثيق وتفعيل حسابه من خلال مراجعة أي دائرة تنفيذ بشخصه أو بواسطة من ينوب عنه قانونا. 3- توقيع تعهد خطي بصحة الإدخالات التي تتم من حسابه وفقا للنموذج المعد لهذه الغاية. ب يعتبر المستخدم موافقاً على ما ورد في قائمة الشروط والأحكام الخاصة باستخدام الموقع الإلكتروني عند الانتهاء من توثيق الحساب ويتحمل مسؤولية الحفاظ على بيانات حسابه وعدم الإفصاح عنها".

التقاضي الإلكتروني. وعليه، فإن تعزيز البنية التحتية الرقمية واستكمال الإصلاحات التشريعية يعدان من الأولويات لضمان نجاح التقاضي الإلكتروني في تحقيق العدالة الناجزة.

أولاً: أبرز النتائج

1. ساهمت حوسبة إجراءات المحاكم في تحسين سرعة وكفاءة التقاضي، خاصة بعد تطبيق نظام "ميزان" ومنصة الخدمات الإلكترونية.
2. أتاح التقاضي الإلكتروني إمكانية تسجيل الدعاوى وتقديم الطلبات التنفيذية إلكترونيًا، مما قلل من الحاجة إلى الحضور الشخصي وسرّع الإجراءات القضائية.
3. لا تزال بعض الإجراءات، مثل سماع الشهود إلكترونيًا، تواجه قيودًا قانونية، أبرزها اشتراط موافقة الخصم الآخر، مما قد يحد من فعالية التقاضي الإلكتروني.
4. رغم تطوير أنظمة التنفيذ الإلكتروني، إلا أن بعض المعاملات لا تزال تحتاج إلى الحضور الشخصي، مثل توثيق الحسابات للمشاركة في المزادات الإلكترونية.

ثانياً: التوصيات

1. تعديل التشريعات لتوسيع نطاق التقاضي الإلكتروني، بحيث يشمل جميع مراحل التقاضي دون قيود غير مبررة، مع ضمان الامتثال لمعايير العدالة والشفافية.
2. تطوير منصات إلكترونية متكاملة تتيح عقد الجلسات الافتراضية بالكامل، بما يضمن إمكانية مشاركة الأطراف عن بُعد دون الحاجة إلى الحضور الفعلي للمحاكم.
3. تعزيز التكامل بين أنظمة المحاكم والجهات الرسمية المختلفة، لضمان توفير البيانات اللازمة بشكل فوري، وتقليل الحاجة إلى الإجراءات الورقية التقليدية.

- ([1]) عبدالقادر، محفوظ. (2022). التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية, 12(3), 967-989.
- ([2]) العدوان، ماجد أحمد صالح. (2022). التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الأردني: دراسة مقارنة. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون, 4(1), 84-109.
- ([3]) العكيدي، مريم شهاب أحمد. (2022). المحاكم الإدارية وإمكانية انعقاد جلساتها إلكترونيًا: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام.
- ([4]) وزارة العدل. (2023). حوسبة خطة حوسبة أعمال المحاكم، منشور على الرابط: https://www.moj.gov.jo. تاريخ آخر زيارة 2023/11/13.
- ([5]) حكمت، تغريد.(2019)، القضاء الإلكتروني، ط1، عمان: (د.ن)، ص(37، و67).
- ([6]) خطة حوسبة أعمال المحاكم، منشورة على موقع وزارة العدل.
- ([7]) الموقع من خلال الرابط https://services.moj.gov.jo، تاريخ آخر زيارة 2023/11/13.
- ([8]) خليفة، رباح سليمان، وإبراهيم، ذاكر أحمد(2021)، دور التقاضي الإلكتروني في الحد من التضخم الإجرائي، ص(548).
- ([9]) المادة (182) من قانون أصول المحاكمات المدنية. (1988). الدستور الأردني.
- ([10]) تمييز حقوق (هيئة عامة) رقم (2784 /2014) والمتعلق بتطبيق أحكام المادة (8) من قانون محاكم الصلح والتي تجيز إثارة أي دفع لرد الدعوى قبل الدخول في أساسها إما باللائحة الجوابية أو بطلب مستقل أو باستدعاء.
- ([11]) المادة (9/أ) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية.
- ([12]) تمييز حقوق (هيئة عامة)، رقم 3491 لسنة 2021، بتاريخ 2021/9/30، وحكم محكمة استئناف عمان رقم (11093) لسنة 2022.
- ([13]) المادة (4/أ) من قانون البينات في البينات المقدمة في الدعوى التي تُنظر إلكترونياً. الدستور الأردني.
- ([14]) المادة (7/81) من قانون أصول المحاكمات المدنية والمادة (9/أ) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية. الدستور الأردني.
- ([15]) المادة (9) من نظام استعمال الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية.
- ([16]) تمييز حقوق (هيئة عامة)، رقم 3491 لسنة 2021. القرارات الصادرة عن محكمة التمييز (هيئة عامة - هيئة عادية).
- ([17]) أحمد، منصور. (2021). الشهادة الإلكترونية سماع الشاهد عن بعد. موسوعة. حماة الحق.
- ([18]) حكم محكمة صلح حقوق غرب عمان، رقم (427) لسنة 2023.
- ([19]) الخصاونة، محمود. (2021). التطور القانوني للتقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الأردني. مجلة الشريعة والقانون، 48(2)، 105-130.
- ([20]) المادة 191 من قانون أصول المحاكمات المدنية. (1988). الدستور الأردني.
- ([21]) المجلس القضائي الأردني. (2023). القضاء الأردني يخطو أولى خطواته نحو قضاءٍ إلكتروني تسعة آلاف محاكمة (عن بُعد) أجريت باستخدام تقنيات الاتصال المرئي خلال عام 2020. منشور على الرابط التالي: https://www.jc.jo/ar/blog.
- ([22]) التكروري، عثمان(2020)، الوجيز في شرح قانون التنفيذ، ط1، (د.ن)، فلسطين، ص(3).
- ([23]) قانون معدل لقانون التنفيذ رقم (9) لسنة 2022 المنشور على الصفحة رقم (3583)، عدد الجريدة الرسمية رقم (5796) بتاريخ 2022/05/25 والنافذ بتاريخ 2022/06/24.
- ([24]) نصت المادة (10/ب) من قانون التنفيذ رقم (25) لسنة 2007 وتعديلاته، المنشور على الصفحة رقم (2262)، عدد الجريدة الرسمية (4821)، بتاريخ 2007/04/16:"ب.1- يجوز تسجيل الدعاوى التنفيذية ودفع الرسوم عنها وتقديم الطلبات التنفيذية وسائر الأوراق وإجراء التبليغات والمخاطبات والإنابات بالوسائل الإلكترونية. 2- يصدر وزير العدل التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام البند (1) من هذه الفقرة. ج. تعتمد التبليغات الإلكترونية في الدعاوى التنفيذية بما فيها الرسائل النصية".

- ([25]) يمكن الدخول إلى النظام من خلال الرابط التالي https://services.moj.gov.jo/PetitionFollow.
- ([26]) القاضي محمود الدوس -رئيس تنفيذ محكمة عمان سابقاً- (2023)، تطبيقات قضائية في قانون التنفيذ، ضمن سلسلة محاضرات في المعهد القضائي الأردني.
- ([27]) يمكن الدخول إلى التعليمات من خلال الرابط التالي https://auctions.moj.gov.jo/UsagePolicy.aspx.
- ([28]) التعليمات الناظمة للبيع بالمزاد الإلكتروني رقم (1) لسنة 2022 الصادرة بموجب أحكام المادة (61/د) من قانون التنفيذ رقم (25) لسنة 2007 وتعديلاته.
- ([29]) التي نصت على: "أ- يتعين على كل من يرغب بالاشتراك في المزاد الإلكتروني اتباع ما يلي: 1- تقديم طلب إنشاء حساب إلكتروني خاص به على الموقع الإلكتروني وفق النموذج المعد لهذه الغاية. 2- توثيق وتفعيل حسابه من خلال مراجعة أي دائرة تنفيذ بشخصه أو بواسطة من ينوب عنه قانونا. 3- توقيع تعهد خطي بصحة الإدخالات التي تتم من حسابه وفقا للنموذج المعد لهذه الغاية. ب يعتبر المستخدم موافقاً على ما ورد في قائمة الشروط والأحكام الخاصة باستخدام الموقع الإلكتروني عند الانتهاء من توثيق الحساب ويتحمل مسؤولية الحفاظ على بيانات حسابه وعدم الإفصاح عنها".